

مذكرات السياسة العرب تطمس بحجة الأمن القومي

قيود صارمة تمنع تقديم روايات كاملة عن حقائق وأحداث سياسية



شكلت كتابة مذكرات القادة والسياسيين مثار جدل واسع في العالم العربي على مدار عقود، وبقي الكثير من الأحداث والشهادات حبيس الأدرج لأسباب بدت مجهولة. لكن هذه الشهادات أدرجت ضمن خانة الحفاظ على أسرار الدولة، فما الذي يمنع السياسة من نشر مذكراتهم كاملة وتقديم المساعدة على كتابة التاريخ بكل تفاصيله وحقائقه؟ فهل تستوجب كتابة المذكرات ونشرها إذنا رسمياً؟

مصطفى عبيد
كاتب مصري

«هناك العديد من الحكايات التي لا يمكن نشرها لأنها تدخل ضمن أسرار الدولة»، حديث شخصي لأمين عام جامعة الدول العربية الحالي ووزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط، الذي نشر مذكراته في كتابين، حمل أحدهما شهادته عن الحرب والسلام مع إسرائيل، والآخر عن عمله كوزير للخارجية خلال الفترة من 2004 إلى 2011.

ورغم ما أورده أبو الغيط في الكتابين من حكايات ومواقف مهمة إلا أن هناك الكثير من الحكايات امتنع عن نشرها لأسباب تتعلق بالأمن القومي وأسرار الدولة.

وتفتح كتابة المذكرات العديد من التساؤلات حول حدود شهادات المسؤولين السياسيين في العالم العربي، وما هو مسموح وممنوع الإشارة إليه؟ وكيف يتم تحديد الأثر الحاكم لذلك؟ وما هي المعايير المتبعة لقياس حساسية أمر أو موقف ما؟ وهل تستوجب كتابة المذكرات ونشرها استئذان الجهات الرسمية؟ وكيف يمكن الوثوق في التاريخ المحكي، حيث هناك الكثير من الحكايات ما يزال محجوباً ومجهولاً؟

وأشارت بعض المذكرات السياسية العربية التي كتبت أو أفرج عنها، أو تلك التي تضمنتها بعض البرامج الفضائية، أزمت حادة وصلت إلى ساحات القضاء، كما أن مذكرات الأبطال الحقيقيين للأحداث لم تتسع شغف جمهور المعرفة للوقوف على الصورة الكاملة لما جرى، بسبب عدد منيع يطلق عليه «اعتبارات الأمن القومي».

ويرى خبراء أن مسألة كتابة الأحداث كاملة في مذكرات السياسيين نسبية وتختلف من دولة إلى أخرى، ومن عهد إلى آخر. وهناك شبه اتفاق على أن اعتبارات الأمن القومي هي أساس حاكم في أي شهادة لمسؤول سياسي في العالم العربي.

ويقول جهاد عودة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان في جنوب القاهرة لـ «العرب»، إن التاريخ السياسي المدون في العالم العربي نسبي، لأن المسموح بنشره يختلف من زمان إلى آخر، وثمة تناقضات عديدة في شهادات الكثير من المسؤولين السياسيين بشأن الحدث الواحد.

ويوضح عودة أن السلطة الأعلى الممثلة في رئيس الدولة أو القائد الأعلى للقوات المسلحة، في معظم البلدان هي المسؤولة عن تحديد ما يمكن اعتباره أسراراً حربية أو سياسية تمس من الأمن القومي للبلاد أم لا، ما يعني أنه من المنطقي استئذان تلك السلطة في تقديم شهادة تبدو حساسة.

روايات مبتورة

تعرضت بعض الشهادات للبتير وطمس بعض الحقائق تحت سيف أسرار الدولة، وبدت مذكرات بعض السياسة منقوصة وغير جديرة بشغف الباحثين عن الحقيقة والراغبين في الإطلاع على تفاصيل لم يعايشوها أو سمعوا عنها. هناك عدد من القادة والسياسيين العرب دونوا مذكراتهم، لكنها بقيت حبيسة الأدرج ولم يفرجوا عنها.

وتلجأ السلطة بما في ذلك سلطات الدول الديمقراطية الغربية، إلى اعتبارات «الأمن القومي» لمنع نشر شهادات تراها سلبية التأثير من وجهة نظرها، فمثلاً حاول البيت الأبيض في يونيو الماضي، استخدام المصطلح ذاته لوقف نشر مذكرات جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، غير أن ضغوط حرية الرأي والتعبير كانت أكثر ثقلاً من ادعاءات حساسية



لوقف نشر مذكرات جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأميركي السابق، غير أن ضغوط حرية الرأي والتعبير كانت أكثر ثقلاً من ادعاءات حساسية

الشهادة، ما أدى في نهاية الأمر إلى الانحياز للنشر على حساب الاعتبارات الأخرى.

واختلف الأمر كثيراً في ألمانيا، عندما أصر ديوان المستشارية قبل شهر على رفض السماح لغيرهارد شيندلر، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الخارجية، تولي المسؤولية خلال الفترة من 2011 إلى 2016 بنشر مذكراته، لأنها تحتوي على «معلومات سرية ما زالت ممنوعة من النشر».

فالقضية تختلف تماماً في العالم العربي حيث لا يوجد تعريف محدد لاعتبارات الأمن القومي، ولا توجد قواعد واضحة يمكن الاحتكام لها في رفض نشر مذكرات مسؤول ما والسماح بمذكرات آخر.

وطالب البعض بمحاكمة رؤساء دول سابقين لقيامهم بالإدلاء بشهادتهم عبر مذكراتهم الرسمية، كان من بينهم الرئيس الجزائري الأسبق علي كافي (1994-1999)، الذي نشر مذكراته عام 1999 وسرعان ما سحبت من الأسواق بعد احتجاج قادة عسكريين بحجة أنها تضمنت ما اعتبر «إساءة» لرموز الثورة الجزائرية.

كان علي كافي، وهو الرئيس الخامس للجزائر منذ الاستقلال، قد روى في مذكراته أن عبان رمضان، أحد رموز الثورة الجزائرية قتل بمدينة وجدة المغربية سنة 1957 على أيدي ثوار الجزائر أنفسهم بسبب اتصالاته وارتباطه مع فرنسا.

أسرار الدولة

مثلت تهمة نشر أسرار الدولة دون إذن مسبق حجة لدى الكثير من الحكومات لمعاينة مسؤولين سابقين قرروا كتابة شهادتهم عن أحداث سياسية عايشوها وملاحظتهم.

في مصر، تمت محاكمة الفريق سعد الدين الشاذلي، رئيس أركان الجيش المصري في حرب أكتوبر 1973 بسبب نشر مذكراته في الجزائر عام 1980، رغم أن الرئيس المصري الراحل أنور السادات نشر وقتها جانباً من مذكراته عن الحرب في كتابه «البحث عن الذات»، ما بعث برسالة إلى الرأي العام مفادها بأن رئيس الدولة وحده المسموح له بالتصريح وتقديم الشهادات، لأنه الأقدر على تحديد ما يدخل ضمن الأسرار العسكرية من عدمه.

ونشر الفريق سامي عنان، رئيس الأركان المصري السابق جانباً من مذكراته الشخصية نهاية العام 2013 في بعض وسائل الإعلام المحلية، لكن سرعان ما تراجع وأوقف النشر. ثم

أنكر صلته بتلك المذكرات بعد اعتراض المؤسسة العسكرية المصرية على ذلك في بيان رسمي.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي المصري نفسه مطاط وغير محدد على وجه اليقين في معظم الدساتير العربية، فالتعريف الفضفاض يمنح الحكومات الفرصة للانتقاء ووضع حدود متفاوتة في التعامل مع شهادات الشهود.

ويؤكد السعيد في تصريح لـ «العرب»، أن المذكرات التي تتناول أسراراً عسكرية تستلزم إذناً خاصاً يتم جلبه من خلال مسار رسمي واضح ومحدد، حيث تعرض المذكرات أو الكتابات المتصلة بمثل هذه الأمور على أمانات ولجان في وزارات الدفاع العربية للسماح بإجازتها.

وتكرر أنه سبق وأجرى حواراً مع المشير الراحل عبدالغني الجمسي وزير



الرئيس الجزائري الأسبق
علي كافي منع من نشر
مذكراته عام 1999 بسبب
ما اعتبر «إساءة» لرموز
الثورة الجزائرية



انتظار تدوين تواريخ الأحداث

ولفت رئيس تحرير جريدة الدستور إلى أن السياسي المصري الراحل أسامة الباز كان من أبناء هذه المدرسة، فعندما سألوه لماذا لا تكتب مذكراتك، أجاب بأن ما لديه ليس ملكه وحده.



جهاد عودة:

التاريخ السياسي المدون في
العالم العربي نسبي، لأن المسموح
بنشره يختلف من زمان إلى آخر



أسامة السعيد:

مصطلح الأمن القومي مطاط
وغير محدد على وجه اليقين في
معظم الدساتير العربية



محمد الباز:

بعض المسؤولين يتحفظون وراء
تصور أن ما لديهم من مذكرات
ملك للدولة

ويضيف في هذا السياق أنه «لا يمكن لوم أسامة الباز أو من ينتظم في مدرسته، لكن اللوم الحقيقي يقع على من يتطوعون بالكتابة ويجتهدون في إخفاء ما يجب إظهاره وتشويه ما يجب الحفاظ عليه، ويتعمدون إضافة هنا أو حذفاً هناك، سعياً وراء جعل أدوار البطولة حكراً عليهم وحدهم».



«شهادتي» لأحمد أبو الغيط.. حكايات ومواقف مهمة